



## قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٤

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

∞—∞

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠١) من القانون الاصيل باضافة عبارة (ودائرة الخبايا العامة) بعد كلمة (الامن) الواردة فيها.

المادة ٣ - تعدل المادة (١٤٣) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - يحق لأي موظف جمركي او لأي فرد من قوى الامن العام ان يوقف أية وسيلة من وسائل النقل ويفتشها اذا كان لديه سبب معقول بحمله على الاشتباه بانها تحمل بضائع مهربة .  
اذا رفض الناقل الوقوف او اذا وقف ومانع بالتفتيش يعاقب لدى اذنته بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تتجاوز ثلاثمائة دينار وذلك بالاضافة الى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .  
للسلطة حجز واسطة النقل عندما لا يمثل الناقل لطلب الوقوف او لتفتيش لمدة لا تتجاوز الشهر الواحد ما لم تصدر المحكمة خلال هذه المسلة قراراً فاصلاً في اساس الدعوى او تتم تسوية القضية الجمركية مصالحة .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٦٣

لا يجوز تسليم البضائع المضبوطة ووسائل نقلها لاصحابها او لغيرهم بطريقة التكفيل او بآية طريقة اخرى الا بموافقة السلطة ما لم تتم الاجراءات الجمركية عن طريق المصالحة او يصدر قرار من المحكمة مكتسب الدرجة القطعية ، واذا وافقت السلطة على تسليم البضاعة المضبوطة قبل ذلك وجب اخذ ضمان مالي يوازي قيمة الرسوم بالاضافة الى الغرامات المنصوص عليها في القانون .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٦٦) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في البند (٢) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢ - ان يمنح أي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عمل من الاعمال التي تؤدي الى اظهاس الجريمة بمقتضى هذا القانون المكافأة التي قد يراها الوزير مناسبة، على ان لا تتجاوز المائة دينار لكل شخص في القضية الواحدة حتى ولو لم تحصل الغرامات وأثمان البيع عن البضائع ووسائل النقل المصادرة .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٦٨) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرتين (١ و ٢) والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - النظر في كافة الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد احكام هذا القانون وانظمت وقوانين وانظمة المكوس والانتاج المحلي وقوانين وانظمة الاستيراد والتصدير .

٢ - النظر في الخلافات الناجمة عن تطبيق التعريفات الجمركية والاتفاقات التجارية الدولية وفي اي خلاف مهيأ كان نوعه يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة .

الحسين بن صالح

١٩٦٨/٧/٢٤

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني	العدل	المالية	الدفاع	رئيس
حاتم الزعبي	سمعان داود	هاشم الجبوري	بهجت التلهوني	بهجت التلهوني

## بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة (١) للبادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٦٨/٧/٢٤

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨

## قانون التعاون

○●○●○

القسم الاول

مواد عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون التعاون لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

وتعني كلمة ( المملكة ) المملكة الاردنية الهاشمية

وتعني كلمة ( الحكومة ) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وتعني كلمة ( الوزارة ) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

وتعني كلمة ( الوزير ) وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

وتعني كلمة ( المنظمة ) المنظمة التعاونية الاردنية المؤلفة بمقتضى هذا القانون .

وتعني كلمة ( المجلس ) مجلس ادارة المنظمة

وتعني عبارة ( المدير العام ) المدير العام للمنظمة

وتعني كلمة ( مدير ) مدير اي من دوائر المنظمة والمؤلفة بمقتضى احكام هذا القانون .

وتعني كلمة ( الجمعية ) اية جمعية تعاونية اولية او ثانوية مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون .

وتعني كلمة ( اتحاد ) اي اتحاد تتنظم في عضويته جمعيات تعاونية .

## المادة ٣ - غايات التعاون

أ - تنمية الروح التعاونية بين المواطنين للاعتماد على انفسهم وتوفير وسائل التأهيل لهم بحيث يصبحون قادرين على تحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل .

ب - توحيد الجهود والعمل وفق مبادئ المساعدة الذاتية لتنمية المجتمعات والعمل في مختلف حقول الانتاج والاستهلاك والخدمات .

## المادة ٤ - مبادئ التعاون

أ - يكون الانتساب للجمعية اختياريا وباب العضوية مفتوحا لجميع الاشخاص الذين يستطيعون الاستفادة من خدماتها ومستعدين لتحمل مسؤوليات العضوية وذلك دون تمييز أي اجتماعي او سياسي او ديني .

ب - الجمعيات منظمات ديمقراطية يدير شؤونها الاشخاص المنتخبون او المعينون بالصورة التي يوافق عليها الاعضاء ويكونون مسؤولين امامهم ، ويتمتع الاعضاء في الجمعيات الاولى بحقوق متساوية في التصويت ويشتركون في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جميعياتهم اما الجمعيات الثانوية فتكون ادارتها ديمقراطية بشكل ملائم .

ج - تدفع فائدة محدودة على راس المال الاسهم المدفوع ان تحقق فائض .

د - ان الفائض او الوفر الذي ينتج عن تعاظم الجمعية الاستهلاكية لاعمالها او التي تعمل في حقل التوريد يخص تلك الجمعية ولذلك يجب ان يوزع بطريقة يجنب فيها حصول عضو على عائد من حساب الآخرين .

هـ - المال الاحتياطي للجمعيات غير قابل للتجزئة وليس لأي عضو الحق بحصة معينة فيه ويودع فائض التصفية لدى المنظمة ليجري استعماله لانشاء جمعية جديدة في منطقة عمل الجمعية التي جرت تصفيتها او لأي مشروع لخدمة الصالح العام في تلك المنطقة .

و - على الجمعيات ان تخصص في كل عام مبلغا من المال لتعليم الاعضاء واعضاء لجان الادارة والمستخدمين والمواطنين المبادئ والممارسات التكنية التعاونية في كلا المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ز - على الجمعيات بغية خدمة مصالح اعضائها ومجتمعاتهم ان تتعاون تعاوناً فعالاً ووثيقاً بكافة الوسائل العملية بعضها مع بعض في المستويات المحلية والقومية والدولية .

## المادة ٥ - التسجيل

أ - يقدم طلب تأسيس الجمعية الى المنظمة للقيام باجراءات التسجيل وفقا لنظام يصدر بموجب هذا القانون

ب - ترفع المنظمة للوزير طلب التأسيس بعد الفراغ من اتخاذ اجراءاتها خلال شهر واحد من تسلمها الطلب مشفوعا برأيها في تأسيس الجمعية .

ج - في حالة رفض المنظمة طلب التسجيل يحق للطالب رفع الامر للوزير خلال اسبوعين من تبليغه قرار رفض الطلب ويكون قرار الوزير نهائيا .

هكذا من الأشغال



د - تحفظ الوزارة بالوثائق التالية : -

- ١ - سجل الجمعيات
- ٢ - شهادات التسجيل وقسائمها
- ٣ - نظام اية جمعية مسجلة
- ٤ - الامر الصادر بتصفية اية جمعية
- ٥ - الامر الصادر بالغاء تسجيل اية جمعية

### القسم الثاني

#### المنظمة التعاونية الاردنية

المادة ٦ - أ - تؤسس في المملكة منظمة اهلية تسمى ( المنظمة التعاونية الاردنية ) وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة واستمرار دائم وتعمل وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - للمنظمة ان تمتلك وتصرف بملكاتها ولها ان تعاقد وان تقيم الدعاوى وتنام عليها باسمها ويمثلها مجلس ادارتها او من ينييه هذا المجلس لدى كافة المحاكم .

ج - تعفى المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما فيها رسوم الطوابع .

المادة ٧ - أ - ان غايات المنظمة هي نشر الحركة التعاونية في المملكة بغية رفع المستوى الاقتصادي والتنافي والاجتماعي لاجزاء الجمعيات والمجتمعات المحلية ، وبالتالي زيادة اسهامهم في الانتاج والتنمية الشاملة ، ولتحقيق ذلك تقوم المنظمة بما يلي : -

- ١ - تاسيس الجمعيات من مختلف الانواع والاعراض والعمل على تسجيلها وتصفيتها والغاء تسجيلها .
- ٢ - تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات واعضاؤها بما في ذلك مراقبة حساباتها وتدقيقها .
- ٣ - نشر الثقافة التعاونية بكافة وسائل الاتصال بالجهايز وادارة المعهد التعاوني .
- ٤ - تاسيس بنك تعاوني وادارته ليتولى اصدار القروض للجمعيات والاعضاء التعاونيين وتقديم الخدمات المصرفية بشكل عام لهم .
- ٥ - القيام باعمال التوريد والتسويق والتأمين وجميع الخدمات التي تعزز الموقف المالي للمنظمة واعضاؤها .

٦ - تمثيل الحركة التعاونية وتنظيم علاقاتها مع المؤسسات التعاونية في الداخل والخارج .

المادة ٨ - يكون مركز المنظمة في العاصمة ولها ان تفتح فروعها في المملكة .

### القسم الثالث

#### رأس المال الاسهمى والاحتياطي

- المادة ٩ - أ - يتألف رأسمال المنظمة الاسهمى من مساهمة الحكومة والجمعيات فيها .
- ب - تساهم كل جمعية بعدد غير محدود من الاسهم قيمة كل منها عشرة دنانير .
- ج - تدفع كل جمعية فور قبولها في عضوية المنظمة قيمة سهمين على الاقل .
- د - تدفع كل جمعية سنويا قيمة سهم واحد على الاقل اذا كان عدد اعضائها اقل من مئة عضو ، وتدفع قيمة سهمين على الاقل اذا كان عدد اعضائها مئة فأكثر .

هـ - يجوز للمجلس ان يقرر اقتطاع نسبة مئوية من الترويض الصادرة للجمعية مساهمة لها في رأس المال .

المادة ١٠ - أ - يجوز للمجلس ان يقرر توزيع فوائد على الاعضاء المساهمين ( ما عدا الحكومة ) وذلك اما باضافتها الى مساهمة الجمعيات او بدفعها نقدا اليها .

ب - تحتفظ المنظمة باحتياطي عام تقيد فيه فائضها الصافي السنوي حسبما يقرره المجلس .

المادة ١١ - تمثيل المنظمة الودائع في الحسابات الجارية او لاجل من الجمعيات واعضاؤها والمواطنين غير المنتسبين للجمعيات ، ويجوز لها ان تدفع فوائد على هذه الودائع .

المادة ١٢ - يجوز للمنظمة عقد القروض من مصادر التمويل المحلية والخارجية وذلك وفقا لقرارات المجلس .

المادة ١٣ - تخصص الحكومة منحة سنوية للمنظمة لا تقل عن خمسين الف دينار وذلك لتغطية نفقات المنظمة او جزء منها ، ولا تعتبر هذه الهبة مساهمة للحكومة في رأس المال .

### القسم الرابع

#### الادارة

المادة ١٤ - أ - يتولى ادارة شؤون المنظمة مجلس ادارة مؤلف من : -

وزير الاقتصاد الوطنى	رئيسا
المدير العام	نائبا للرئيس
امين عام مجلس الاعمار	عضوا
وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	عضوا
نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي	عضوا
ممثلين عن الجمعيات	اعضااء

ب - يكون عدد الاعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات متناسبا مع مساهمة الجمعيات في رأس المال على الاقل اقل عددهم عن اربعة ممثلين وفي حالة زيادة المساهمة الاهلية في رأس مال المنظمة وزيادة عدد اعضاء المجلس على احد عشر عضوا تكون زيادة التمثيل الاهلي على حساب تخفيض تمثيل القطاع العام بقرار من مجلس الوزراء .

هكذا من الأشهر

المادة ١٥ - أ - يعين مجلس الادارة المدير العام وذلك لمدة ثلاث سنوات ويجوز ان يعاد تعيينه لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

ب- يحدد مجلس الادارة راتب المدير العام وعلاواته .

المادة ١٦ - يكون المدير العام المنفذ الرئيسي لسياسة المنظمة وادارة اعمالها كما يكون مسؤولا امام المجلس عن تنفيذ قراراته.

### القسم الخامس

#### الجمعيات

المادة ١٧ - تصبح كل جمعية مسجلة حين نفاذ هذا القانون . عضوا في المنظمة الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .

المادة ١٨ - يجتمع ممثلو الجمعيات مرة واحدة على الاقل في السنة بناء على دعوة رئيس المجلس . وتقوم الهيئة العمومية في هذا الاجتماع بما يلي :

أ - الاستماع الى تقرير المجلس السنوي عن اعمال المنظمة والميزانية العمومية وحساب الدخل والمصروف والفائض او العجز ، وتقديم الاراء حولها .

ب- دراسة خطة العمل للسنة المقبلة في ضوء الموازنة التقديرية للمنظمة وتقديم الاقتراحات التي ترمي الى دعم المنظمة وتشجيع الحركة التعاونية وقيام الجمعيات بوظائفها في خدمة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة .

ج - النظر في اية اعمال يدرجها المجلس على جدول الاعمال .

المادة ١٩ - تمثل كل جمعية في اجتماع الهيئة العمومية بممثل واحد ويتألف النصاب القانوني بحضور ممثلي الاكثية المطلقة للجمعيات المسجلة ويكون رئيس المجلس رئيساً للهيئة العمومية .

المادة ٢٠ - يجوز عقد اجتماعات لممثلي الجمعيات على مستوى المحافظة او اللواء كما يجوز عقد اجتماعات خاصة لممثلي اي اتحاد ، وذلك لبحث الامور المتصلة بهذه الجمعيات

### القسم السادس

#### البنك التعاوني

المادة ٢١ - يؤسس في المنظمة مصرف يسمى ( البنك التعاوني ) يتعاطى بجميع الاعمال المصرفية مع الجمعيات واعضاؤها وتقديم التسهيلات الائتمانية لها .

المادة ٢٢ - يعتبر رأس مال الاتحاد التعاوني المركزي الاردني واحتياطيه رأس مال للبنك التعاوني واحتياطيا له .

المادة ٢٣ - تزود المنظمة البنك المركزي الاردني بجميع المعلومات التي يطلبها وتنسق سياسة الاقراض مع السياسة الائتمانية التي يقرها البنك المركزي الاردني :

المادة ٢٤ - تؤلف لجنة استشارية لرسم السياسة الائتمانية للبنك التعاوني من :

أ - ممثل عن البنك المركزي الاردني

ب- ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي

ج - مدير البنك التعاوني

د - ممثل عن مجلس الاعمار

هـ - احد اعضاء مجلس الادارة من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس .

وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر ، وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

المادة ٢٥ - تحصل جميع اموال المنظمة والقروض المقررة والمستحقة من الجمعيات والافراد وفق قانون تحصيل الاموال الاميري .

### القسم السابع

#### المعهد التعاوني

المادة ٢٦ - يؤسس معهد للتدريب والبحث التعاوني يسمى ( المعهد التعاوني ) وتكون اهدافه ما يلي :

أ - نشر الثقافة التعاونية وايقاظها بمختلف وسائل الاعلام الى الجمهور وتزويد العاملين في الميدان بالمواد والوسائل التعليمية والتثقيفية .

ب - تدريب جهاز فني من موظفي المنظمة والجمعيات القادرين على نشر الحركة التعاونية وخدمة الجمعيات والاسراع بعجلة تقدمها وخدماتها للمجتمعات المحيطة بها .

ج - اجراء الابحاث العلمية التعاونية وتنسيقها ونشر نتائجها .

د - تقييم الحركة التعاونية بشكل موضوعي ودوري وتقديم التوصيات والاقتراحات الى المجلس بنتائج هذا التقييم .

المادة ٢٧ - تؤلف لجنة استشارية لادارة المعهد ورسم سياسته من :

أ - ممثل عن وزارة التربية والتعليم

ب - ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

ج - ممثل عن الجامعة الاردنية

د - مدير المعهد

هـ - احد اعضاء المجلس من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر ، وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

### القسم الثامن

#### دائرة مراقبة الحسابات

المادة ٢٨ - تؤسس في المنظمة دائرة خاصة بالمراقبة الحسابية يديرها مدير متخصص بشؤون مراقبة الحسابات وتقوم الدائرة بالوظائف التالية :

أ - المراقبة الداخلية لجميع حسابات المنظمة ودوائرها .

هذا من الأعمال



ب- المراقبة الخارجية لحسابات الجمعيات .

ج - تقديم تقرير سنوي عن حسابات المنظمة ودوائرها وعن حسابات كل جمعية مسجلة .

المادة ٢٩ - لمجلس الوزراء ان يأمر بتكليف ديوان المحاسبة لتدقيق حسابات المنظمة .

المادة ٣٠ - يجوز للجمعية بالاضافة الى تدقيق المنظمة ان تعين مدققا مجازا وتقوم بدفع نفقات التدقيق في كلتا الحالتين .

المادة ٣١ - تقوم دائرة مراقبة الحسابات بالتدقيق وفق التعليمات التي يضعها المجلس .

### القسم التاسع

#### اصدار الانظمة

المادة ٣٢ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المنظمة ان يصدر الانظمة التالية :-

أ - نظام يحدد صلاحيات المجلس والمدير العام ومكافآت الاعضاء وجميع الامور المتعلقة بإدارة المنظمة .

ب - نظام لتسجيل الجمعيات ومراقبتها وتصنيفها وكل ما يتعلق بتسيير امورها .

ج - نظام يبين كيفية انتخاب ممثلي الجمعيات في المجلس .

د - نظام لإدارة البنك التعاوني والاصول الواجب اتباعها في تقديم طلبات القروض والنظر فيها واعطائها ومراقبة صرفها وتحصيلها وغير ذلك من الامور المتعلقة بتحقيق اهداف البنك التعاوني .

هـ - نظام لإدارة المعهد التعاوني وشروط التبول ومناهج الدراسة فيه وغير ذلك من الامور التي تتعلق بتنظيم المعهد وحسن قيامه بوظائفه .

و - نظام للموظفين والمستخدمين يحدد شروط التعيين والرواتب والتعويضات والمكافآت وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم .

ز - نظام للارزام وحفظ قيودها وسجلاتها واستهلاكها وغير ذلك من الاحكام التي تنظم الحصول على المعدات والادوات واللوازم الضرورية لعمل المنظمة .

ح - اي نظام آخر لتنفيذ احكام هذا القانون .

### القسم العاشر

#### العقوبات

المادة ٣٣ - كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بغرامة تتراوح من خمسة دنانير الى مائتي دينار او الحبس من مدة اسبوع الى سنة او بكلا العقوبتين .

### القسم الحادي عشر

#### احكام عامة

المادة ٣٤ - تبدأ السنة المالية للمنظمة وجميع الجمعيات اعتبارا من واحد كانون الثاني من كل سنة الى الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة .

المادة ٣٥ - تعتبر كل جمعية موجودة قبل نفاذ هذا القانون مسجلة بمقتضى قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ ، انها مسجلة بمقتضى هذا القانون ويبقى نظامها الداخلي ساريا لا يتنافى واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه معمولا به الى ان يعدل او يلغى .

المادة ٣٦ - تعتبر جميع التعيينات التي جرت بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ والانظمة والوامر والاشعارات والاعلانات والاحكام التي صدرت بمقتضاه والدعاوي والاجراءات التي اتخذت بموجبها جرت او صدرت بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٧ - يلغى القانون والانظمة التالية :-

أ - قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦

ب - نظام المعهد التعاوني رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣

ج - نظام جمعيات التعاون رقم ١ لسنة ١٩٥٧

د - نظام جمعيات الاسكان التعاونية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٩

هـ - نظام اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني

و - نظام الاتحاد التعاوني المركزي الاردني

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكفونون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٨/٧/٢٤

محمد بن سلمان

وزير الداخلية ووزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار بالوكالة سمعان داود	وزير المالية هاشم الجبوري	رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع بهجت التلهوني
---	---------------------------------	---

وزير الصحة صبيح امين عمرو	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير حازم لسيه	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير التربية والتعليم بشير الصباغ
---------------------------------	---	---

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخلية لشؤون البلدية والقروية صالح بولكان	وزير الثقة امين يونس الحسيني
--	---	------------------------------------

وزير الزراعة سامي أيوب	وزير الاشغال العامة وزير دولة لشؤون الرئاسة عبد الحميد السائح	وزير الخارجية
------------------------------	---	------------------

كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بغرامة تتراوح من خمسة دنانير الى مائتي دينار او الحبس من مدة اسبوع الى سنة او بكلا العقوبتين .

## قانون الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٨/٥

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٨

## قانون الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني

١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

التأسيس :

٢ - تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية جمعية تسمى الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني - والمشار اليها فيما بعد بالجمعية - لها جميع الحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه وتعتبر امتدادا لنشاط واعمال جمعية الهلال الاحمر الاردني المرخصة بموجب قانون الجمعيات .

٣ - تعتبر الجمعية شخصاً معنوياً مستقلاً ولها بهله الصفة اهلية التصرف والتقاضي وفقاً للقوانين المرعية وفي حدودها.

٤ - تتخذ الجمعية مركزاً لها عمان ولها ان تؤسس فروعاً في المملكة .

٥ - أ - تتخذ الجمعية شارة لها بشكل هلال احمر على قاعدة بيضاء يتجه طرفاه الى يمين الناظر تستعملها تميز بها ممتلكاتها ومؤسساتها واموالها المتقولة وغير المتقولة واوراقها ومطبوعاتها واختامها وغايراتها واعضائها ومستخدميها ويحظر على الغير اية مؤسسة رسمية او اهلية استعمالها لاي غرض كان الا بصريح من رئيس الجمعية .

ب - كل من يستعمل الرمز او الشارة بدون تصريح يعاقب لدى ادانته بالسجن مدة لا تزيد على الشهر الواحد او بغرامة لا تزيد على الخمسين ديناراً او بكليتي العقوبتين معا .

غايات الجمعية :

٦ - تقوم الجمعية بقدر امكاناتها بتقديم الخدمات الاجتماعية وتخفيف ويلات الحروب والكوارث والمجاعات عن الانسان ومكافحة الوبئة والامراض عن طريق تقديم الخدمات الصحية والانسانية وفقاً للاعراف والقوانين والانظمة والاتفاقات الدولية وعلى الاخص اتفاقيات جنيف وفي حدود ذلك يستفيد من هذه الخدمات اسرى وجرحى الحروب ومنكوبي الكوارث على اختلاف جنسياتهم واجناسهم .

٧ - من اجل تحقيق الغايات الواردة في المادة السابقة للجمعية ان تقوم بما يلي -

أ - انشاء بنوك الدم وتأمين مواردها .

ب - انشاء مراكز للاسعاف والتمريض والخدمات الاجتماعية وانشاء مستوصفات ومستشفيات وتأمين احتياجاتها ووسائل النقل اللازمة لها .

ج - الاتصال والتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر ورابطة الهلال والصليب الاحمر الاسد والشمس ومع جمعيات الهلال والصليب الاحمر والاسد والشمس ، وانتخاب المندوبين المفوضين لهذا الاتصال وللاجتماعات والمؤتمرات الدولية .

د - التعاون مع الهيئات الصحية الرسمية والاهلية .

هـ - توعية المواطنين باهداف الجمعية والمفاهيم الانسانية التي تقسوم عليها وتدريب المتطوعين على الاسعاف والعمل الجماعي المنظم لتحقيق هذه الاهداف .

الاعضاء

٨ - اعضاء الجمعية اربعة انواع .

أ - المؤسسون وهم -

الاعضاء الذين يختارهم رئيس الوزراء من بين الاعضاء المؤسسين لجمعية الهلال الاحمر الاردني المرخصة وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية .

ب - العاملون وهم الذين يقبلون الانتظام في الجمعية كاعضاء مسئولين عن تحقيق اهدافها ويتمتعون بالحقوق الانتخابية شرط ان توافق الهيئة العامة المركزية على عضويتهم باكثرية ثلثي الحاضرين في جلسة يتوفر فيها النصاب المقرر في المادة ١٥ من هذا القانون .

ج - المؤازرون - وهم الذين تقتصر عضويتهم على تقديم العون المالي والمادي ولا تسمح ظروفهم بتحمل المسؤوليات المترتبة على الاعضاء العاملين . وهؤلاء الاعضاء يقبلون بقرار من اللجنة التنفيذية المركزية .

د - اعضاء شرف وهم الاعضاء الذين تختارهم اللجنة التنفيذية المركزية ممن يتبرعون للجمعية بمبلغ لا يقل عن مائة دينار او ممن يقدمون لها خدمات ومساعدات قيمة .

٩ - يلتزم الاعضاء المؤسسون والعاملون بدفع اشتراكات دورية تحدد بنظام

١٠ - تنتهي العضوية حكماً بالوفاء والاستقالة وبقرار من الهيئة العامة عندما لا يكون في مقدور العضو تحمل المسؤوليات وعند التوقف عن دفع الاشتراك .

كل من أشعل



## الهيئات والتشكيلات .

١١- تدار الجمعية من قبل الهيئة العامة المركزية واللجنة التنفيذية المركزية المنبثقة عنها وفقا للقواعد التالية :

## الهيئة العامة المركزية .

١٢- الهيئة العامة المركزية هي السلطة العليا في الجمعية ، تضع المخططات والبرامج والمشاريع لتحقيق الاهداف ، وتقر الميزانية العامة السنوية وتعين الرئيس ونائبه واللجنة التنفيذية المركزية عن طريق الانتخاب من بين الاعضاء ، كما تختار مدققي الحسابات والبنوك التي تودع لديها اموال الجمعية ، وهي تقوم بهذه المهام مجتمعة في اول اجتماع دورى لها وفيها بعد تقوم بها في مواعيد انعقادها الدورية السنوية بالنسبة لاقرار الميزانية وانتخاب المدققين والبنوك وكل ثلاث سنوات مرة بالنسبة لانتخاب الرئيس ونائبه واللجنة التنفيذية المركزية .

١٣- تتكون الهيئة العامة المركزية من الاعضاء المؤسسين والعاملين في المركز ورؤساء الفروع والى ان يتم الجمعية انضمام العاملين وانشاء الفروع يعتبر المؤسسون هيئة عامة بالمعنى المتصود في هذا القانون .

١٤- تجتمع الهيئة العامة المركزية في دورات عادية واخرى استثنائية وتبدأ الدورة العادية خلال الشهر الاول من كل سنة ميلادية وتستمر حتى الانتهاء من جلوس الاعمال الذي تعده اللجنة التنفيذية المركزية ، واما الدورات الاستثنائية فتعقد بناء على طلب اللجنة التنفيذية المركزية او ثلث اعضاء الهيئة العامة المركزية وللغاية المحددة في الطلب وفي جميع هذه الحالات يعين موعد الاجتماع وتوجه الدعوة من قبل الرئيس ، وتصدر قراراتها باكثرية الحاضرين في جلسة يتوفر فيها النصاب ما عدا الحالات التي يرد عليها نص خاص .

١٥- يعتبر النصاب في اجتماع الهيئة العامة المركزية تاما اذا حضر ثلثا الاعضاء في المرة الاولى وادى عدد في المرة الثانية .

## الرئيس .

١٦- ينتخب كل من الرئيس ونائبه من قبل الهيئة العامة المركزية ومن بين اعضائها مرة كل ثلاث سنوات ، وكلما شغل المركز ان لا ي سبب كان ينتخبان للمدة التكميلية فقط .

١٧- يرأس الرئيس اجتماعات الهيئة العامة المركزية واللجنة التنفيذية المركزية وعمل الجمعية بفروعها امام الهيئات الدولية والمحلية - سواء اكانت رسمية ام اهلية .

وامام الاشخاص العاديين والمعنوين وعملها امام القضاء ويوقع عنها جميع المعاملات والتصرفات والاتفاقات على ان يتقيد بالاجراءات والقرارات التي تختص بها هيئات الجمعية وفقا لهذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه وفي حدود هذه الاختصاصات يحق له اذابة احد اعضاء اللجنة التنفيذية المركزية او رؤساء الفروع او توكيل المحامين ، وعندما يتعذر حضور الرئيس يقوم بجميع هذه الاختصاصات نائب الرئيس .

## اللجنة التنفيذية المركزية

١٨- تتكون اللجنة التنفيذية المركزية من ثمانية اعضاء بالاضافة الى رئيس الجمعية ونائبه تنتخبهم الهيئة العامة المركزية من بين اعضائها مرة كل ثلاث سنوات واللجنة بدورها تنتخب من بين اعضائها امينا للصندوق .

١٩- تجتمع اللجنة التنفيذية المركزية مرة في الشهر وكلما دعت الحاجة برئاسة رئيس الجمعية وتصدر قراراتها بالاكثرية ويتوفر النصاب في اجتماعاتها اذا حضر خمسة اعضاء على الاقل .

٢٠- تنول اللجنة التنفيذية المركزية المهام التالية :

أ - تنفيذ المخططات والبرامج والمشاريع التي تقرها الهيئة العامة المركزية .

ب - ادارة المشاريع والمؤسسات والمنشآت التابعة للجمعية وتأمين استمرار الخدمات فيها .

ج - تعيين امين عام متفرغ والموظفين والمستخدمين وتخصيص مرتباتهم وانهاء خدماتهم .

د - الاشراف على اعمال فروع الجمعية .

هـ - اعداد الميزانية العامة السنوية وتقديمها للهيئة العامة المركزية لاقرارها .

٢١- يقوم الامين العام بمهام السكرتارية والاشراف الاداري على كافة موظفي الجمعية والاعمال القلمية واعداد جداول اعمال الهيئة العامة المركزية واللجنة التنفيذية المركزية كما يقوم بمهمة ضابط ارتباط في الداخل والخارج وما يعهد اليه بتكليف من اللجنة التنفيذية المركزية .

## الفروع .

٢٢- تتكون الفروع في المناطق المختلفة بموافقة اللجنة التنفيذية المركزية بناء على طلب يقدم من الاعضاء المنتسبين اليها ويكون لكل فرع هيئتان .

أ - الهيئة العامة للفرع وتتألف من جميع اعضاء الفرع المؤسسين والعاملين .

ب - الهيئة الادارية التي تنتخبها الهيئة العامة للفرع .

٢٣ - أ - تجتمع الهيئة العامة للفرع في المرة الاولى بعد الموافقة على التأسيس بدعوة من رئيس الجمعية وفيها بعد بدعوة من رئيس الفرع في الاسبوع الاول من شهر كانون ثاني او في اليوم الذي تقرره الهيئة الادارية من الشهر المذكور من كل سنة ولا يكون اجتماع هذه الهيئة قانونيا اذا حضره اقل من نصف اعضائها وعند ما لا يتوفر النصاب المذكور يؤجل الاجتماع الى موعد اخر لا يتجاوز الاسبوعين وعندئذ تعتبر الهيئة المنعقدة قانونية مهما كان عدد الحضور من اعضائها . ولاعضاء الهيئة الادارية حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للفرع وللهيئة الادارية للفرع ان تدعو عند الاقتضاء الهيئة العامة للفرع لاجتماع استثنائي للبحث في امور محددة في الدعوة وتدوّن المقررات في سجل خاص وتصدر القرارات بالاكثرية .

كل من أشعل



ب - تتولى الهيئة العامة للفرع المهام التالية :

- ١ - انتخاب رئيس ونائب رئيس للفرع وهيئة إدارية من ثمانية أعضاء لمدة ثلاث سنوات . ويرأس الرئيس اجتماعات الهيئة العامة للفرع والهيئة الإدارية للفرع ويقوم مقامه نائب الرئيس عند غيابه .
- ٢ - وضع برنامج عمل الفرع على ضوء المخطط العام للجمعية الذي تضعه الهيئة العامة المركزية .
- ٣ - مناقشة ميزانية الفرع الذي تضعه الهيئة الإدارية والتصديق عليها .
- ٤ - مناقشة التقرير السنوي للهيئة الإدارية عن أعمالها .

٢٤ - تجتمع الهيئة الإدارية حال انتخابها من قبل الهيئة العامة للفرع وتنتخب من بينها أميناً للسر وأميناً للصندوق .

٢٥ - تعلن الهيئة الإدارية للفرع عن اجتماع الهيئة العامة للفرع الاعتيادي أو الاستثنائي في إحدى الجرائد المحلية قبل الاجتماع بسبعة أيام على الأقل ويعتبر هذا الإعلان بمثابة دعوة عامة لجميع الأعضاء .

٢٦ - جميع فروع الجمعية مرتبطة من ناحية التخطيط العام بقرارات الهيئة العامة المركزية وتكون تحت رقابة اللجنة التنفيذية المركزية في الأمور المالية والإدارية وعلى الهيئات الإدارية للفروع تزويد اللجنة التنفيذية المركزية بكشوفات على وارداتها وصرفياتها الشهرية مرة كل ثلاثة أشهر وكذلك بتقارير عن أعمالها ومنجزاتها السنوية .

٢٧ - وظائف الهيئات الإدارية للفروع تنحصر في الأمور التالية -

أ - إعداد ميزانية الفرع وتقديمها إلى الهيئة العامة للفرع لإقرارها

ب - الإشراف على الأمور المالية للفرع

ج - تنظيم الاعانات والتبرعات والاشتراكات وكل ما من شأنه تنمية موارد الفرع

د - تقرير نواحي الصرف اللازمة لخدمة أغراض الفرع

هـ - تعيين الموظفين اللازمين للفرع وعزلهم وسواء كانوا متطوعين أو براتب خاص وذلك ضمن حدود الميزانية

٢٨ - يقوم أمين صندوق الفرع بالإشراف على تنظيم الأمور المالية وضبط قيودها ويقوم أمين سر الفرع بأعمال السكرتارية للفرع والإشراف الإداري على الموظفين والمستخدمين والأعمال المكتبية .

٢٩ - للجنة التنفيذية المركزية عند تقضي الضرورة إلغاء الفرع كلياً أو حل الهيئة الإدارية ودعوة الهيئة العامة للفرع للاجتماع لانتخاب هيئة إدارية جديدة ،

وفي حالة الإلغاء الكلي تحول جميع أموال الفرع وموجوداته إلى المركز .

٣٠ - إلى أن يتم انتخاب اللجنة المركزية والرئيس وهيئات الفروع وفق أحكام هذا القانون تشكل لجنة تنفيذية مؤقتة من أحد عشر عضواً يختارهم رئيس الوزراء من بين الأعضاء المؤسسين لجمعية الهلال الأحمر الأردني . ومن خلافهم تتولى مهام اللجنة المركزية والهيئات الإدارية للفروع ويختار هذه اللجنة رئيساً من بين أعضائها .

٣١ - تتكون واردات الجمعية وفروعها من :

أ - اشتراكات الأعضاء السنوية .

ب - التبرعات والاعانات على اختلاف أنواعها ومصادرها

ج - ريع واستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة

د - منح الحكومة والبلديات والاقواف والهيئات والدوائر الأخرى وما يعود على الجمعية من رسوم وضرائب تفرض لمنفعتيها .

هـ - أية موارد أخرى .

٣٢ - تودع الواردات المالية للجمعية أحد البنوك المحلية الذي تنتخبه الهيئة العامة المركزية

٣٣ - تحفظ لوزم الجمعية في مستودعاتها ويجري الإدخال والإخراج بموجب مستندات رسمية وفقاً لانتظمة توضع لهذه الغاية .

٣٤ - يجوز لرئيس الفرع أن ينفق على الأمور الطارئة مبلغاً لا يتجاوز المائة دينار دون الرجوع إلى الهيئة الإدارية للفرع ، كما يجوز لرئيس الجمعية أن ينفق مبلغاً لا يتجاوز ألف دينار في مثل هذه الأمور دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية المركزية .

٣٥ - تتقيد اللجنة التنفيذية المركزية والهيئة الإدارية للفرع في مصروفاتها في حدود الميزانية العامة السنوية وإذا تلقت الجمعية عوناً طارئاً نقدياً أو عينياً كالإصصاع والأغذية والعلاجات والملبوسات لمواجهة احتياجات عامة طارئة فللجنة التنفيذية المركزية أن تنصرف بها حسباً تقتضيه ظروف هذه الطوارئ ودون التقيد بمقدار النفقات المبينة في الميزانية على أن تقدم الحساب بها إلى الهيئة العامة المركزية في أول اجتماع دورى لها .

٣٦ - توقع كل المستندات المالية من الرئيس وأمين الصندوق سواء أكانت صادرة عن المركز أو الفرع .

٣٧ - تبدأ السنة المالية للجمعية في اليوم الأول من كانون الثاني لكل عام وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الأول من العام نفسه .

٣٨ - تدقق حسابات الجمعية وفروعها من قبل مدقق الحسابات المعين من قبل الهيئة العامة المركزية ويجوز لديوان المحاسبة أن يتولى هذه المهمة بتكليف من رئيس الوزراء .

٣٩ - تحدد الاشتراكات وتبين الأصول المالية الواجب اتباعها لأغراض هذا الفصل بنظام وإلى أن يصدر بتوجب على الجمعية أن تضبط سجلاتها وقيودها ومستنداتها وفقاً للأصول الحسابية المعروفة .

#### مواد عامة

٤٠ - تنشر أسماء أعضاء الهيئة العامة المركزية وأسماء أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية وهيئات الفروع والرؤساء ونوابهم والامناء في الجريدة الرسمية .

٤١ - عندما يتم اختيار الأعضاء المؤسسين وفقاً للمادة ٨ من هذا القانون ويتم تشكيل اللجنة التنفيذية المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٣٠ منه وبعد عشرة أيام من تاريخ نشر أسمائهم في الجريدة الرسمية تصبح جمعية الهلال الأحمر الأردني بجميع فروعها المرخصة بموجب قانون الجمعيات منحلة وتنقل ملكية أموالها المنقولة وغير المنقولة وجميع حقوقها والتزاماتها إلى الجمعية الجديدة المؤسسة وفقاً لهذا القانون ، على أن تسلم للفرع الذي يشكل في منطقة ما وفق أحكام هذا القانون جميع الأموال والمنشآت والمراكز التي كانت تحت يد الفرع المنحل لتلك المنطقة .

هكذا من الأشغال

٤٢- مجلس الوزراء بتنسيب من الهيئة العامة المركزية ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

٤٣- رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٨/٨/٥

احمد بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع بهجت التلهوني	وزير الداخلية سمعان داود	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات عاكف الفايز
وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير	وزير الصحة صحي امين عمرو
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة امين يونس الحسيني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخلية للشؤون البلدية والقروية صالح بركات	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد
وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي	وزير الخارجية عبد المنعم الرفاعي	وزير الزراعة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ( ١٧٦٨ ) تاريخ ١٩٦٨/٧/٣١ المنصم  
اتفاق ( التعاون في المجال السياحي ) بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشكله  
المرفق بكتاب معاليكم المشار اليه اعلاه .

## اتفاق

بين

المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة

بشأن التعاون في المجال السياحي

○○○○

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة رغبة منها في توسيع نطاق الصداقة القائمة  
بينهما وفي اقامة تعاون اوثق بين الهيئات السياحية في كل من البلدين قد توصلا الى الاتفاق التالي :-

## مادة اولى

توافق حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة  
لتنمية مصالحهما المشتركة في مجال السياحة ، وستعمل الحكومتان على اقامة علاقات اوثق وتوطيد اواصر التعاون  
لتحقيق الاهداف التالية :

- تقديم تسهيلات على نطاق اكبر تنسم بالمرونة تجاه اجراءات السفر وتذليل العقبات المالية التي قد تعوق الحركة  
السياحية بين البلدين .
- تشجيع تبادل الافواج السياحية لمواطني كل من البلدين .
- تشجيع رحلات الافواج السياحية من الدولة الثالثة .
- الاستفادة من الخبرة المتوفرة بكل من البلدين في مجالات التخطيط السياحي والصناعة الفندقية والتدريب المهني  
والدعاية السياحية .
- التعاون على نطاق واسع في مجال المواصلات والنقل .
- تقنين النظم السياحية والتصنيف الفندقي .

## مادة ثالثة

تم تسوية نفقات السياحة بين البلدين طبقا لوسائل الدفع المقبولة للطرفين .

هكذا من الأشعل



## مادة ثالثة

اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة مهمتها دراسة وانجاز الاجراءات اللازمة لحسن تطبيق هذا الاتفاق وتحقيق اهدافه . ويتكون اعضاء هذه اللجنة المشتركة من ممثلين تعينهم حكومة البلدين .

## مادة رابعة

تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها ، وتعد برنامج عملها وفقس الاجراءات محددة منصوص عليها في الملحق المرافق لهذا الاتفاق .

## مادة خامسة

ترفع اللجنة المشتركة للحكومتين القرارات والاقتراحات والتوصيات التي تقرها الموافقة عليها وتنفيذها .

## مادة سادسة

تقوم الحكومتان - عن طريق الاجهزة المختصة - باعلام كل منهما الاخرى بالاجراءات التي تتخذ لانجاز القرارات والاقتراحات والتوصيات التي تقرها اللجنة المشتركة وتوافق عليها الحكومتان .

## مادة سابعة

مدة سريان هذا الاتفاق خمس سنوات ، ويسرى مفعوله من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه واذا لم يخطر احد طرفي هذا الاتفاق الطرف الاخر برغبته في اناء العمل به قبيل ستة شهور من تاريخ انتهاء الخمس سنوات يتجدد الاتفاق تلقائيا لمدة خمس سنوات اخرى .

واشهادا على ذلك تحرر هذا الاتفاق من نسختين اصليتين باللغة العربية وتم التوقيع عليهما اليوم ٢٤ من ربيع الاخر سنة ١٣٨٨ هـ الموافق ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦٨ م .

عن  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن  
حكومة الجمهورية العربية المتحدة

## ملحق

لاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية العربية المتحدة

## بشأن التعاون في مجال السياحة



تم اجتماعات اللجنة المشتركة طبقا للاجراءات التالية :

أ - تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها العادية مرة في السنة .

ب - تجتمع اللجنة المشتركة في كل من البلدين بالتناوب في التاريخ الذي يتم اتفاق السلطات السياحية الرسمية في كل من البلدين عليه .

ج - يمكن اللجنة المشتركة ان تعقد اجتماعات طارئة لما يتفق عليه الطرفان .

د - يرأس اجتماعات اللجنة المشتركة رئيس وفد الدولة المضيفة .

هـ - يتم عند اول اجتماع اللجنة المشتركة في بحر شهرين من تاريخ تبادل وثائق التصديق الواردة بالمادة السابعة من هذا الاتفاق .

## تفويض

وزير الخارجية

يفوض السيد الدكتور محمد حافظ غانم وزير السياحة في التوقيع - مع التحفظ بشرط التصديق - على اتفاق

بشأن التعاون في المجال السياحي بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية .

وزود سيادته بالسلطات اللازمة لهذا الغرض .

واشهادا على ذلك وقعنا هذا التفويض في مدينة القاهرة في اليوم الثامن عشر من شهر يولي سنة ١٩٦٨ ،

وزير الخارجية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ( ١٧٦٩ ) تاريخ ١٩٦٨/٧/٣١ المضمن ( الاتفاق الاعلامي ) بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشكله التالي :-

بسم الله الرحمن الرحيم

## اتفاق

اعلامي وثقافي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية العربية المتحدة

-----

رغبة من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في تنمية العلاقات الاخوية القائمة بين البلدين الشقيقين وتنمية التعاون المثمر وتنسيق الجهود في مختلف المجالات الاعلامية والثقافية .

فقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

### المادة الاولى

يتبادل الطرفان اعضاء ووفودا في ميادين الاعلام سعيًا لتبادل الخبراء والدراسات والتعرف على تطورات النواحي الاعلامية في الدولة الاخرى .

### المادة الثانية

يوافق كل من الطرفين على قبول مبعوثي الطرف الآخر من العاملين في مجالات الاعلام بالتدريب في اجهزته الاعلامية سواء كان التدريب عمليًا داخل اقسام هذه الاجهزة ام ضمن الدورات التي تتوافر في المعاهد التدريبية التابعة لهذه الاجهزة .

### المادة الثالثة

يشجع الطرفان تبادل الخبراء والاختصاصيين في مجالات وسائل الاعلام والتدريب عليها للافادة منهم في تدريب من يراد تدريبهم من العاملين في هذه المجالات او المرشحين للعمل بها في البلد الاخر .

ويتم الاتفاق بين الطرفين على النواحي المالية الخاصة بايفاد واستقبال الخبراء في كل حالة على حدة .

### المادة الرابعة

يشجع الطرفان تبادل المواد والبرامج الاذاعية بين اذاعة المملكة الاردنية الهاشمية واذاعة الجمهورية العربية المتحدة . ويتبادل الطرفان اذاعة وعرض رسائل اسبوعية في الاذاعة والتلفزيون تعرض مظاهر النشاط الفني والادبي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي في كل من البلدين ، بحيث لا يقل ما تقدمه اذاعة كل من البلدين عن نصف ساعة كل اسبوع ، ويكون التبادل على اشرطة اذاعة وافلام سينمائية ١٦ مم او ٣٥ مم وذلك بقصد تعريف كل بلد بمظاهر الحياة والنشاط بالبلد الاخر .

ويتم الاتفاق بين الطرفين على الاوضاع المالية الخاصة بتبادل المواد التلفزيونية في كل حالة على حدة .

### المادة الخامسة

يعتبر كل طرف مسئولًا عن حقوق المؤلف ( الأداء العلني ) للمواد التي يذيعها او يعرضها ولو كانت من انتاج الطرف الاخر .

### المادة السادسة

يشجع الطرفان تبادل الافلام التسجيلية والاعلامية والسياحية وكذلك المطبوعات والنشرات والشرائح الملونة والصور التي تصور معالم وحضارة وتقدم البلد الاخر .

### المادة السابعة

يشجع الطرفان التعاون المباشر بين وكالات الانباء و نقابات الصحفيين في البلدين .

### المادة الثامنة

يتبادل الطرفان ايفاد واستقبال فرق الفنون الشعبية او الفرق المسرحية في المواعيد والشروط التي يتم الاتفاق عليها بمجرد طلب احد الطرفين ايفاد فرقة فنية من الطرف الآخر .

### المادة التاسعة

يعمل الطرفان على تشجيع توزيع وتسويق الكتاب العربي الذي يصدر في احدي البلدين بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المؤسسات المعنية بذلك .

### المادة العاشرة

توفد المملكة الاردنية الهاشمية وتستقبل وزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة واجهزتها العاملين الذين ترشحهم المملكة الاردنية الهاشمية للتدريب على مجالات العمل الثقافي والفني المختلفة في مجالات السينما والمسرح والفنون الشعبية وغيرها بالشروط التي يتم الاتفاق عليها .

### المادة الحادية عشرة

تعمل الجمهورية العربية المتحدة على تشجيع التحاق الطلاب من المملكة الاردنية الهاشمية بالمعاهد العالية للفنون المسرحية والسينما والموسيقى بالشروط المعمول بها في هذه المعاهد .

هكذا من أجل



## المادة الثانية عشرة

يعمل الجانبان على تشجيع وتسويق الفيلم السينمائي الذي ينتج في كل منهما بالذروط التي يتم الاتفاق عليها بين المؤسسات المعنية بذلك .

## المادة الثالثة عشرة

يتبادل كلا الجانبين الافلام الثقافية التي تنتج في كل منها .

## المادة الرابعة عشرة

يسري هذا الاتفاق بصفة مؤقتة فور التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ اختصار كلا الطرفين للطرف الآخر باستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة في كلا البلدين، ويعتبر العمل بالاتفاق لمدة عامين، ويتجدد تلقائيا الا اذا ابدى احد الطرفين كتابة رغبته في انهاء هذه المدة بثلاثة اشهر على الاقل .

واشهادا على ذلك نحرر هذا الاتفاق من نسختين احابيتين باللغة العربية وتم التوقيع عليها اليوم ٢١ من ربيع الآخر سنة ١٣٨٨هـ الموافق ١٧ من يوليو سنة ١٩٦٨ .

عن /حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

( وزير الثقافة والاعلام )

صلاح ابو زيد

عن /حكومة الجمهورية العربية المتحدة

( وزير الارشاد القومي )

محمد فائق

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين جمعية هيئة الكاريتاس الاردنية بشكلها التالي : -

## اتفاقية

بسين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين جمعية الكاريتاس الاردنية



اسم الاتفاقية تسمى هذه الاتفاقية ، اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمعية هيئة الكاريتاس الاردنية وتعرف فيما يلي بالاتفاقية .

تفسير اصطلاحات تعني كلمة « الحكومة » حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وتعني كلمة « المملكة » المملكة الاردنية الهاشمية

وتعني كلمة « الوزارة » وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الممثلة لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية فيما يتعلق بهذه الاتفاقية .

وتعني كلمة « الوزير » وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

وتعني لفظة « الجمعية » جمعية هيئة الكاريتاس الاردنية .

لقد تم الاتفاق بين الحكومة ممثلة في الوزارة والجمعية على ما يلي : -

١ - تقوم الجمعية بتقديم الخدمات التالية الى المؤسسات والمواطنين الاردنيين .

أ - مساعدة المحتاجين والفقراء بدون مقابل .

ب - تقديم الالبسة والمواد والمعدات الطبية والتعليمية والترفيهية والتدريبية الى المؤسسات والمحتاجين .

ج - مساندة المشاريع الرامية الى مساعدة الافراد على مساعدة انفسهم .

هذا وتؤدي الجمعية جميع الخدمات وتساهم في المشاريع التي ستقوم بها في المملكة بالتعاون والتشاور الوثيق مع الوزارة .

٢ - تتخذ الجمعية التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ برامجها المتفق عليها مع الحكومة وذلك بواسطة تأمين الحصول على المواد والتبرعات التي ستحصل عليها من الخارج دون ان تتحمل الحكومة اية نفقات في سبيل ذلك .

٣ - تتخذ الجمعية التدابير اللازمة لتأمين الحصول على مثل هذه المواد من داخل المملكة اذا قضت الضرورة ذلك دون ان تتكبد الحكومة اية نفقات في سبيل ذلك .

٤ - يحق للجمعية ، بموافقة الوزارة ، انشاء مكتب او اكثر لها في المملكة لتنفيذ مشاريعها وتقديم خدماتها المتفق عليها واستخدام الموظفين اللازمين حسب مقتضى طبيعة عملها .

هكذا من اشعل

٥ - تشرف الجمعية بالتعاون مع الوزارة على طريقة تنفيذ البرامج والخدمات التي تقوم بها الجمعية في المملكة على ان يراعى في ذلك انتفاع المستحقين والمحتاجين فقط وعلى اساس الحاجة من هذه البرامج والخدمات .

٦ - أ - تقرر بالموافقة الوزارة اهلية الافراد والمؤسسات والمنظمات الخيرية التي يحق لها الانتفاع من هذه البرامج والخدمات .

ب - تحدد ، بموافقة الوزارة ، المؤسسات والافراد الذين يحق لهم الانتفاع من خدمات الجمعية فيما يتعلق ببرامجها العادية والاستثنائية ، وفي جميع الحالات تعتبر الحاجة هي المبدأ الاساسي في الانتفاع .

ج - تنظر الجمعية في اي طلب تقدم به الحكومة لمساعدة المتكويين ومراكز الرعاية والاشخاص الآخرين الذين هم في حاجة عاجلة للمساعدة .

توافق الحكومة على ما يلي :

١ - تسمح بدخول المواد والادوات والمعدات التي ترد الى الجمعية سواء من الخارج او عن طريق بوند عام او خاص لاستعمالها في برامجها وخدماتها معفاة من اية رسوم او ضرائب وعلى الجمعية اشعار الوزارة عند ورود او استعمال اية مواد او ادوات او معدات لاستخدامها في برامجها او خدماتها حتى تتمكن الحكومة من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاعفاء المطلوب .

٢ - تسمح بتسليم من الوزير بالاعفاء من اية رسوم وضرائب على الامتعة الشخصية والمواد التي يدخلها اي موظف اجني من موظفي الحكومة لدى دخوله الأردن لأول مره .

٣ - تسمح بالاعفاء من اية ضرائب او رسوم جمركية او اي نوع اخر من الرسوم او الضرائب على موجودات وممتلكات الجمعية وعن مقبوضاتها وبرامجها او على الاجور والاكراميات التي تدفعها الى موظفيها من غير الاردنيين مقابل خدماتهم .

٤ - تتعهد بعدم مصادرة المرات التي تقدمها الجمعية او وضع اليد عليها او تحويل استعمالها دون موافقة الجمعية لأغراض غير الأغراض المحددة في البرامج المتفق عليها .

٥ - تتكفل بأي تكاليف تتعلق بالتفريغ او التخزين او النقل الداخلي للمواد والمعدات او الادوات التي تستوردها الجمعية بموجب هذه الاتفاقية للمشاريع المشتركة .

٦ - تسمح للجمعية بموافقة الوزارة بوسم بضائعها المستوردة بالطريقة التي ترغب فيها بحيث يسل الوسم على مصلدها ووجه استعمالها وضمان عدم ازالة او طمس او تبديل هذا الوسم او اضافة شيء اليه بدون معرفتها .

٧ - تمنع حيازة المواد او الادوات والمعدات من قبل اي شخص او منظمة غير مستحق للانتفاع بها وتسليمها وتحويل دون حيازتها عن طريق غير طريق التوزيع النظامي وتعتبر هذه المخالفات خاضعة للعقوبات القانونية . وفي حالة حدوث مخالفات لاصول التوزيع المقررة او حصول تصرف بهذه المواد بصورة مخالفة للنايات المتفق عليها تكون المواد التي اسيء توزيعها او التصرف بها عرضة للمصادرة واعادتها للجمعية .

٨ - تؤمن الجمعية استبدال النقد الاجنبي بالنقد الاردني بقدر ما يحتاج اليه لتنفيذ برامجها بسعر يساوي افضل سعر تمنحه لمثلي الدول والمؤسسات العامة .

٩ - تسهل اعمال الجمعية بجميع الوسائل الممكنة بما في ذلك اصدار وثائق الاعتماد الملائمة لموظفي الجمعية المنوط بهم تنفيذ مثل هذه العمليات وتقديم المساعدة لهم في إيجاد أماكن الإقامة والعمل ومنح الأولويات والتسهيلات الداخلية والخارجية وتسهيلات السفر .

١٠ - تسمح للجمعية ، اذا تم الاتفاق التام بين الطرفين المتعاقدين ، إعادة تصدير اي من المواد والادوات والمهمات التي استوردتها الجمعية ولم تستخدم في برامجها وخدماتها وأعمالها لأي سبب من الأسباب . واذا ما كانت الحكومة قد تكبدت نفقات نقل هذه المواد او تخزينها عند استيرادها تعوض الجمعية على الحكومة هذه النفقات .

١١ - مع مراعاة احكام القوانين والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بدخول الاجانب الى المملكة تسمح بدخول الموظفين الأجانب الذين يحتاج اليهم الجمعية من أجل تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها شريطة الحصول مقدما على موافقة الوزارة .

١٢ - تكون الوزارة ممثلة للحكومة في جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وتقوم الجمعية من الجهة الاخرى بمخاطبة الوزارة في كافة الأمور المتعلقة باحكام هذه الاتفاقية .

١٣ - مع مراعاة شروط والتزامات هذه الاتفاقية تطبق احكام قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ، أو اي قانون معدل له فيما يتعلق بالاشراف والتفتيش وتسجيل الجمعية .

١٤ - لا يجوز انتهاء هذه الاتفاقية قبل سنة من تاريخ تصديقها وتعتبر سارية المفعول بعد هذه المدة وفي حالة رغبة احد الفريقين المتعاقدين في انتهاء العمل بهذه الاتفاقية عليه اشعار الفريق الثاني برغبته في ذلك قبل ستة اشهر .

١٥ - يكون لكل من النصين العربي والانجليزي لهذه الاتفاقية نفس القوة غير انه في حالة اختلاف بين النصين يعتبر النص العربي ملزماً .

وقعت في هذا اليوم في

عام ١٩٦٨ في مدينة عمان - الأردن

عن جمعية هيئة الكاريتاس الأردنية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

هكذا من الأشغال